نموذج مقترح لقياس أثر التبادل التلقائى للمعلومات على المحاسبة الضريبية

د.أحمد محمد عبد العزيز خليفة
مدرس المحاسبة بمعهد الدراسات البيئية
جامعة عين شمس

مقدمة

ترتب على توسع الأسواق المالية نتيجة العولمة إلى ظهور الشركات متعددة الجنسيات وإنتشار ظاهرة التجارة الإلكترونية مما أدى إلى زيادة المخاطر المالية مثل التهرب الضريبى وبصفة خاصة الدولى.

وقد حاولت الدول مواجهه هذه المخاطر من خلال عده طرق منها الإتفاقيات الضريبية الدولية ، ووضع أساليب لمنع التلاعب فى أسعار التحويلات بين الأطراف ذوى العلاقة فى الدول المختلفة ، ولكن هذه الطرق لم تحقق النتيجة المثلى لمنع التهرب الضريبى الدولى.

لذلك تطلب الأمر البحث على وسائل حديثة أكثر فاعلية للتعاون بين الجهات المختلفة مثل قانون الإمتثال الضريبى بالإضافة إلى طرح معيار جديد للتعاون الدولى وهو معيار الإفصاح المشترك.

الأمر الذى أدى إلى ظهور المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية في عام ٢٠٠٩ من قبل مجموعة الـ ٢٠ ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بهدف تطبيق المعايير الدولية لتبادل المعلومات.

وبناءً على معيار التقارير المشتركة تقوم المؤسسات المالية في الدول المشاركة بجمع المعلومات ورفع التقارير عن بعض المعلومات المعينة المتعلقة بالوضعية الضريبية لأصحاب الحسابات لديهم وإبلاغ السلطات الضريبية المحلية بتلك المعلومات وبيانات الحسابات المعنية. ويجوز عندئذ تبادل المعلومات المُبلغ عنها مع السلطات الضريبية لدى دول مشاركة أخرى. (رامى سميح ، ٢٠٢٠) ، بالتالى يساعد

هذا المعيار السلطات الضريبية في أن يكون لديها معرفة وفهم أوضح عن الأصول المالية التي يحتفظ بها المقيمون في الخارج ، وذلك لأغراض ضريبية.

١-الدراسات السابقة

دراسة (Marhain 2012) التى تناولت تحقيق فهم أفضل لإدارة المخاطر مثل التى تمارسها إدارات الضرائب فى الدول المتقدمة، وتحديات امام ضمان الأمتثال الضريبى التى تمنع الدول النامية من إدارة المخاطر بفاعلية وكفاءة ، وكذلك مخاطر الأمتثال التى تواجه الإدارات الضريبية و أستكشاف مزيد من الأستراتيجيات المصممة جيداً لإدارة مخاطر الأمتثال بفاعلية مع تقليل التكاليف الإدارية .

توصلت هذه الدراسة إلى إنخفاض مستوى الأمتثال بشكل عام فى الدول النامية ، مع ضعف القدرة الإدارية للإدارات الضريبية نسبياً وتبنى الإدارات الضريبية فى البلدان النامية للنهج التلقليدى لتنفيذ واجباتها من خلال آلية القيادة والتحكم .

رأت دراسة **(Andres 2014)** ان السرية المصرفية في طريقها للزوال نتيجة لتفعيل المعيار الدولي للإفصاح المشترك وتبادل المعلومات بين الدول ، كما تطرقت لحواجز الدخول والسرية المصرفية بين الدول النامية والدول المتقدمة ، ورأت هذه الدراسة أن حواجز الدخول إلى البلدان النامية يجب أن تكون فى أضيق الحدود.

وتوصلت هذه الدراسة أن المعاهدات الدولية الثنائية لتبادل المعلومات الضريبية سوف يؤدى إلى تحسين الشفافية العالمية وتوسيع وتسريع القنوات الحالية لتبادل المعلومات ، بالإضافة إلى أنه يجب إصلاح العديد من الثغرات قبل أن تصبح CRA فعالة حقاً لجميع الدول.

دراسة (وسام حسن ، ٢٠١٥) أوضحت أن القانون الجديد "فاتكا "لا يمكن أن يلغي قانون "فاتيكا " بل يوسعه، حيث سيصبح تبادل المعلومات على مستوي دول العالم تلقائي عبر ما يعرف بآلية تبادل المعلومات لخدمة الأغراض الضريبية على مستوى العالم والحد من ظاهرة التهرب الضريبى العالمى.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظام فاتيكا يمثل عبئا على المصارف ويجب على الدول النامية تغيير نظامها الضريبى لكى يشمل نظام فاتيكا على مواطنى هذه الدول المتواجدين حول العالم.

دراسة (أنور ، نضال ٢٠١٦) من الدراسات النادرة التى حاولت إيجاد علاقة بين الأمتثال الضريبى وأحد مظاهر المخاطر الضريبية وهو التهرب الضريبى ، وذلك عن طريق بيان دور الأمتثال الضريبى فى الحد من ظاهرة التهرب الضريبى ، ولكن لم تقدم هذة الدراسة إطار متكامل أو إستراتيجية واضحة لرفع مستوى الأمتثال الضريبى وبالتالى الحد من ظاهرة التهرب الضريبى.

- لم تتوصل أى من الدراسات السابقة - بحسب ما أطلع عليه الباحث - إلى إستخلاص متطلبات الأمتثال الضريبى بشكل شامل وذلك بتجميع هذه المتطلبات من نماذج مختلفة لبرامج الأمتثال الضريبى المطبقة ببعض الدول المتقدمة أو الصادرة عن بعض المنظمات المهنية التى تختص بذلك .

- لا توجد دراسة تناولت العلاقة بين متطلبات الأمتثال الضريبى والحد من المخاطر الضريبية وقياس وتفسير هذه العلاقة .

دراسة(بشير النقيب ، ٢٠١٧) أوضحت أنه منذ بدء الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨ تتوالى التداعيات التشريعية والتنظيمية والمالية على القطاع المصرفي العربي، مما يُحتم تعزيز التنسيق بين الحكومات والجهات الرقابية والإشرافية والمصارف العربية من جهة أخري من أجل التعاون معاً للتصدي لتلك التداعيات.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن إذا تبين للبنك أن هناك شك فى صلاحية المستندات المقدمة له وعجز صاحب الحساب في إثبات العكس، أجيز له تحويل المعلومات التي تنطبق عليها أحد المعايير الواردة في الاختبار.

قامت دراسة **(Elisa 2018)** تناولت هذه الدراسة قيام الشركات بالإستثمار خارج الحدود بهدف نقل الدخل إلى المواقع الخارجية بهدف تجنب الالتزامات الضريبية في الداخل ، بناءً عليه يعد تبادل المعلومات التلقائى عبر البلدان سلاحاً قوياً لوقف التهرب الضريبي.

الأمر الذى دعى منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية تهتم بإصدار معيار الإفصاح المشترك (CRS) ، وقد قامت هذه الدراسة بتحليل كيفية تطبيقة على عينة من ٤١ دولة بهدف تحديد ما إذا كانت الانحرافات الكبيرة عن النموذج الأصلي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتوصلت هذه الدراسة الي أن اعتماد وتطبيق وتنفيذ نظام (CRS) يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام وسلاحاً هاماً في مكافحة التهرب الضريبى.

دراسة (مدين إبراهيم الضابط ٢٠١٩) حيث هدفت إلى دراسة العوامل التى يمكن أن تؤثر على الأمتثال الضريبى فى سورية ، وذلك من خلال مراجعة شاملة للأدبيات والدراسات السابقة فى هذا المجال ومحاولة أستخلاص نموذج لهذا الأمتثال يتناسب مع البيئة السورية .

حيث توصلت إلى أن النموذج الأقرب للتطبيق فى البيئة السورية يتفق مع نموذج الامتثال الضريبى الأمريكى فى جميع العوامل التى تؤثر على أمتثال المكلفين فى سورية مع مراعاة:

- المحافظة على نموذج فيشر الأساسى لجهة التأثير غير المباشر للعوامل الديموغرافية على كل من مواقف وتصورات المكلفين والتى تشمل على العدالة الضريبية وتأثير الجهات المماثلة .
- تحدد فرصة عدم الأمتثال كما وردت فى نموذج فيشر الأساسى بالمتغيرات التالية : مستوى الدخل ومصدر الدخل والمهنة .
- أستبدال متغير المعرفة الضريبية بمتغير الثقافة الضريبية ، لكونه أكثر شموليه وهو لا يقصر على معرفة المكلفين بالتشريع الضريبى والقواعد والإجراءات ذات العلاقة وحسب ، بل ويشتمل على طريقة حياة الأشخاص بما فى ذلك الأفكار والمعتقدات والقيم والسلوكيات فى المجتمع .

دراسة (دعاء نجم ٢٠١٩) تناولت هذه الدراسة صياغة استراتيجية لإدارة مخاطر الأمتثال الضريبى ، وقد تم تطبيقه فى الهيئة العامة للضرائب . بالعراق بإستخدام الأستبيان كأداة من أدوات البحث لمعرفة العوامل التى تحفز أو تثبط عينة

البحث من الأمتثال الضريبى ، وخلص البحث إلى أن إدارة المخاطر على عملية مستمرة وتكون جميع أقسام الإدارة الضريبية مسئولة عن تنفيذها لتمكنها من التعامل مع سلوك المكلف تجاه الأمتثال الضريبى . وأوصت الدراسة بضرورة تبنى أستراتيجية لإدارة تلك السلوكيات التى تمثل مخاطر الأمتثال الضريبى من قبل الهيئة العامة للضرائب للوصول إلى المستوى الذى يحقق أعلى أمتثال طوعى للمكلفين .

دراسة (**هانى التابعى ، ٢٠١٩**) أهتمت بإقتراح إطار للتحاسب الضريبى الفعال لتدنية مخاطر الامتثال الضريبى الطوعى فى ظل المحاسبة الإبداعية بهدف تحقيق العدالة الإجتماعية والقضاء على التهرب الضريبى وتوفير حصيلة ضريبية للدولة .

وقد عرضت هذه الدراسة بعض النماذج المستخدمة فى إدارة مخاطر الامتثال الضريبى مثل نموذج المفوضية الأوروبية لإدارة مخاطر الامتثال الضريبى بالإضافة إلى نموذج استراتيجية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ونموذج مكتب الإيرادات الاسترالى . وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين أساليب المحاسبة الإبداعية ومخاطر الامتثال الضريبى. وأوصت هذه الدراسة بتطبيق نموذج مكتب الإيرادات الاسترالى أكثر من النماذج الأخرى.

تناولت دراسة (**أحمد حسن ، ٢٠١٩**) ماهيه الإلتزام الضريبى ، كما تناولت العوامل المؤثرة على الإلتزام الضريبى ، حيث قام بدراسة تأثير خمسة عوامل سلوكية على الإلتزام الضريبى وهى : عوامل ديموغرافية ، عوامل قانونية ، عوامل إجتماعية ، عوامل مؤسسية عوامل إقتصادية) ويختلف تاثير هذه العوامل على الإلتزام الضريبى بإختلاف مواقف وسلوك الممولين تجاه الضرائب.

وانتهت هذه الدراسة إلى أن حوكمة الشركات وهيكل الملكية عاملان مهمان فى تخفيض عدم الإلتزام الضريبى ، كما أنتهت أيضا بتوصية تتمثل فى قيام مصلحة الضرائب بزيادة فعالية قنوات الأتصال بالممولين بما يؤدى إلى تحسين كفاءة الإلتزام الضريبى بالإضافة إلى رفع كفاءة مأمورى الضرائب من خلال التأهيل العلمى والعملى.

بناءً على ما سبق ، **تكمن الفجوة البحثية** فى عدم تناول أى من الدراسات التى إجريت العلاقة بين متطلبات الأمتثال الضريبى والحد من المخاطر الضريبية وقياس وتفسير هذه العلاقة ، بالإضافة إلى أنه لم تتوصل أى من الدراسات السابقة إلى إستخلاص متطلبات الأمتثال الضريبى بشكل شامل وذلك بتجميع هذه المتطلبات من نماذج مختلفة لبرامج الأمتثال الضريبى المطبقة ببعض الدول المتقدمة أو الصادرة عن بعض المنظمات المهنية التى تختص بذلك.

٢ـ مشكلة البحث

نظرا لزيادة الشركات متعددة الجنسيات وانتشار التجارة الإلكترونية (عبر الإنترنت) الأمر الذى أدى إلى زيادة ملحوظة في حجم التهرب الضريبي وعمليات غسيل الاموال وهذا كان دافعا لانبثاقاقتراحين مهمين على الصعيد الدولي من قبل الخبراء المتخصصين في منظمة الأمم المتحدة:

- إقامة شبكة عالمية متكاملة للضرائب ترتكز على جهود الحكومات لنشر أفضل الطرق وتحديد النقاط المهمة في مجال المساعدة التقنية لجباية الضرائب والحد من انتقال رؤوس الاموال(غسيل الاموال)عبر حدود الدول.
- تأسيس منظمة عالمية لفرض الضرائب تنهض بمسؤوليات متعددة أهمها :تقديم المساعدة التقنية للدول، وتأمين منتدى لتطوير المعايير العالمية للضرائب ، ومراقبة نمو الضرائب، والحد من المزاحمة والمنافسة الضريبية غير المنطقية الهادفة إلى استقطاب الشركات متعددة الجنسيات.

ويرى الباحث أن إنشاء شبكة عالمية للضرائب أو تأسيس منظمة عالمية لفرض الضرائب يتعارض مع مبدا السيادة الضريبية ، لذلك كان لا بد من إعادة النظر والبحث بجدية واهتمام وتعمق في ظاهرة التهرب الضريبي، والعمل على تقديم الحلول والمقترحات اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة. الأمر الذى تطلب تعاون دولي في تبادل المعلومات بحيث لا يتمكن المتهربون من الضرائب من إخفاء ثرواتهم ، ولكي

تستطيع الدول تبادل هذه المعلومات كان لا بدّ من إيجاد آلية مرجعية قانونية متمثلة في وجود وسيلة متفق عليها لتبادل المعلومات.

وبناءً عليه ، تتعدد وسائل وأساليب التهرب الضريبي وإخفاء المصدر الأساسي للأموال واستخدام البنوك كمعبر ووعاء عبر تحويلها واعتمادها كودائع بحيث يصبح التصرف بها فيما بعد أكثر سهولةويسراً أو توظيفها بصورة أخرى، الأمر الذى يفرض على المنظمات الدولية البحث عن وسيلة للحد من التهرب الضريبى بالإضافة إلى ضرورة تطوير البنوك لآلياتها لمواجهه هذه الظاهرة.

لذلك يمكن معالجة مشكلة البحث من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- ما هى متطلبات الامتثال الضريبى للحد من المخاطر الضريبية؟
٢- ما هى متطلبات معيار الإفصاح المشترك لتبادل المعلومات؟
٣- ما هي الاستراتيجيات المصرفية المطبقة نتيجة تطبيق معيار الإفصاح المشترك ودورها فى الحد من التهرب الضريبى؟
٤- هل يمكن وضع نموذج مقترح لقياس أثر التبادل التلقائى للمعلومات على الحد من المحاسبة الضريبية ؟
٥- هل هناك تأثير مباشر لتطبيق النموذج المقترح على الحد من التهرب الضريبى؟

٣-أهداف البحث

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

١/٣ التعرف على متطلبات التبادل التلقائى للمعلومات.
٢/٣ دراسة الاستراتيجيات المصرفية المطبقة نتيجة تطبيق معيار الإفصاح المشترك.
٣/٣ دراسة وتحليل المردود الايجابي لأثر تفعيل المعيار الدولي للإفصاح المشترك على الحد من التهرب الضريبى.

٤/٣ إمكانية اقتراح نموذج لقياس أثر التبادل التلقائى للمعلومات على المحاسبة الضريبية.

٤-أهمية البحث

زادت فى العشرين عام الأخير مخاطر التهرب الضريبي وآثاره السلبية علي مقدرات الدول ، ومن ثم اساليب مكافحته والحد منه بالإضافة إلى مخاطر عمليات غسيل الاموال وآثارها السلبية.

نتيجة لذلك تعاظم الاهتمام علي المستوي الدولي والمحلي في الفترة الحالية حول مدي أهمية تطبيق نظام الامتثال الضريبى وكفاءه وفعالية المعيار الدولي للإفصاح المشترك في الحد من التهرب الضريبي.

كما أن هذا البحث يكتسب أهميته من الحاجه إلي وجود ابحاث محاسبيه ضريبيه تركز علي الآليه التي يمكن بها الحد من التهرب الضريبي علي النطاق المحلي والعالمي.

٦- فروض البحث

يقوم البحث بدراسة الفروض الآتية :

الفرض الأول : "لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق نظام الامتثال الضريبى والحد من التهرب الضريبى"

الفرض الثانى : "لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق معيار الإفصاح المشترك والحد من التهرب الضريبى"

الفرض الثالث : "لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق الإطار المقترح وزيادة جودة المحاسبة الضريبية"

٧- حدود البحث:

يتناول هذا البحث :

١/٦ يتناول هذا البحث نظام التبادل التلقائى للمعلومات كوسيلة لمواجهه التهرب الضريبى لذلك يخرج عن نطاق هذا البحث اى معايير اخرى يمكن أن تخدم الحد من التهرب الضريبى.

٢/٦ لم يتناول البحث الإتفاقيات الضريبية الدولية والتى يمكن أن تؤدى إلى الحد من التهرب الضريبى.

٧-محتويات البحث

القسم الأول : الإطار العام للبحث

القسم الثانى : التبادل التلقائى للمعلومات

القسم الثالث : اثر تطبيق التبادل التلقائى للمعلومات في الحد من التهرب الضريبي.

القسم الرابع : نموذج مقترح لدور التبادل التلقائى للمعلومات في الحد من التهرب الضريبي

النتائج والتوصيات

٨- مصطلحات البحث

FATCA	Foreign Account Tax Compliance Act	٩- قانون الامتثال الضريبى
CRS	Common Reporting Standard	معيار الأفصاح المشترك
AE	Automatic Exchange	التبادل التلقائى
TIEA	Bilateral international treaties for the exchange of tax information	المعاهدات الدولية الثنائية لتبادل المعلومات الضريبية
DTT	double taxation	الأزدواج الضريبى
MCAA	Multilateral Competent Authority Agreements	الإتفاقية المتعلقة بالسلطات المختصة
Citi		سيتي بانك أحد أكبر المصارف في العالم، تأسس عام ١٨١٢. وهو الذراع المصرفي لمجموعة سيتي غروب. ويعمل في أكثر من ١٠٠ بلد حول العالم.

القسم الثانى

التبادل التلقائى للمعلومات

يعتبر الاتفاق المتعدد الأطراف للمساعدة المتبادلة في المجال الضريبي إتفاق يوفر آلية موحدة وفاعلة لتسهيل التبادل التلقائي للمعلومات وفقاً الإفصاح المشترك، وبالتالى أصبح عدم وجود حاجة لاتفاقات ثنائية متعددة.

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في ٢٠١٤، بوضع معيار جديد للإفصاح المشترك أو الموحد (CRS) وهو ما يفيد فى التبادل التلقائي للمعلومات (AEOI) بين السلطات الضريبية فيما يتعلق بالحسابات لمصرفية على المستوى العالمي. وطبقا لهذا المعيار تهتم السلطات الضريبية على المستوى العالمي في التعاون مع بعضها ملاحقة المتهربين بهدف مكافحة التهرب الضريبي.

استندت فكرة المعيار على اتفاقيات تنفيذ قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الخارجية الأمريكية FATCA وأساسها القانوني وهو اتفاقيات المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية ، ويعتبر معيار الإفصاح المشترك هو النموذج العالمى للفاتيكا حيث يعتبر مشروع دولي لجمع المعلومات الضريبية بناءً على آلية تبادل معلومات تلقائية ، بدلاً من الآلية السارية في الوقت الحالي، التي يقوم من خلالها تبادل المعلومات بناءً على طلب(دولة من أخرى).

وبناءً عليه يعتبر (فاتكا) النموذج المعتمد في بناء اتفاقية التبادل التلقائي، بحجة أن ذلك سيسهّل تطبيق معيار التقارير المشتركة.

١- الامتثال الضريبى

الامتثال الضريبى عبارة عن مجموعة من الاجراءات التى تساعد مصلحة الضرائب فى القضاء على التهرب الضريبى ، فهو يعنى بالدرجة التى يلتزم بها الممولون بالقواعد الضريبية لبلادهم. أى أنه يشير إلى الوفاء بجميع الإلتزامات الضريبية طبقا لما يحدده القانون .

وقد اتجهت كثير من الأنظمة الضريبية ومشاريع الإصلاح الضريبى فى الدول المتقدمة والنامية نحو تحقيق متطلبات الامتثال الضريبى ، حيث أشار تقرير صندوق النقد الدولى المنشور فى ٢٦ يناير ٢٠١١ إلى أن هناك عده تجارب ناجحة لمجموعى دول قامت بتنفيذ برنامج إصلاح للنظام الضريبى بهدف زيادة الإيرادات الضريبية من خلال تحقيق متطلبات الامتثال الضريبى الطوعى.

١/١ قانون الامتثال الضريبى الأمريكى (فاتكا)

ومن أشهر أساليب الامتثال الضريبى هو قانون فاتكا الأمريكى (FATCA) (Foreign Account Tax Compliance Act) الذى يجبر المواطن الأمريكى سواء كان موجود داخل البلد أو خارجها بتقديم تقارير سنوية بأى حسابات يمتلكها فى أى مؤسسة مالية عالمية ، كما يلزم المؤسسات المالية غير الأمريكية تحديد عملائها الأمريكيين (من الأفراد والمؤسسات) وتقديم تقرير عن أنشطة هؤلاء العملاء المالية إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية.

ويخول هذا القانون للسلطات الضريبية الأمريكية والمتمثلة في مصلحة الضرائب ملاحقة الأمريكيين المكلفين بسداد الضرائب خارج حدود الدولة، باستخدام النظام المصرفي العالمي. وفي حالة عدم تنفيذ البنوك العربية لقانون الفاتكا أو عدم تعاونها مع السلطات الأمريكية يسمح القانون لمصلحة الضرائب باقتطاع ٣٠% من التحويلات الجارية بواسطة المصارف الأمريكية من حسابات المصرف العربي، الذى لا يلتزم بالتصريح عن عميله حامل الجنسية وفق لوائح الخزانة الأمريكية ، ولا يسرى هذه القانون على حسابات الأشخاص أو الشركات التى تقل أرصدتهم عن ٥٠ ألف دولار.

١/١/١ البنود الثلاثة الرئيسية لقانون الفاتكا (Crassweller-2013)

- قانون الإلتزام بقواعد الضرائب على الحسابات الأمريكية خارج الولايات المتحدة (FATCA)والذي تم سنه عام ٢٠١٠ كجزء من قانون حوافز التوظيف الأمريكي "HIRE Act" يعد خطوة أساسية في الجهود الأمريكية لمواجهة التهرب الضريبي الذي يتم من جانب أشخاص أمريكيين يحتفظون باستثمارات

في حسابات بنكية خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وقد صدر بشكل نهائي في ١٧ يناير ٢٠١٣.

- بموجب أحكام هذا القانون يتعين على كافة المؤسسات المالية – سواء التي تمارس أعمالها داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها – أن تقوم بتصنيف عملائها إلي شريحتين الأولي للعملاء الأمريكيين والثانية لغير الأمريكيين .وسوف يطالب القانون المؤسسات المالية الأجنبية بتقديم تقارير بصورة مباشرة إلى مصلحة ضريبة الدخل الأمريكية (IRS) على أن تتضمن هذه التقارير معلومات محددة عن الحسابات المالية التي يحتفظ بها دافعو الضرائب الأمريكيين أو الكيانات الأجنبية التي يمتلك فيها دافعو الضرائب الأمريكيين حصص ملكية .جوهرية.
- بمقتضى هذا القانون فإنه سيتعين على بعض دافعي الضرائب الأمريكيين الذين يمتلكون أصولاً مالية خارجية تتجاوز قيمتها الإجمالية مبلغ ٥٠ ألف دولار أمريكي تقديم بيان يتضمن معلومات معينة بخصوص تلك الأصول من خلال نموذج جديد والذي يجب إرفاقه بالإقرار الضريبي السنوي لدافع الضرائب. عدم الإبلاغ عن الأصول المالية الخارجية من خلال النموذج سيؤدي للتعرض لغرامة تبلغ ١٠.٠٠٠ دولار (وغرامة تصل إلى ٥٠.٠٠٠ دولار نتيجة الإستمرار في عدم الإبلاغ بعد إخطار مصلحة الضرائب). علاوة على ذلك، فإن المبالغ التي لم تسدد للضرائب نتيجة عدم الإفصاح عن الأصول المالية الخارجية ستخضع لغرامة إضافية كبيرة تصل إلى ٤٠%.

٢/١/١ التزامات المؤسسات المالية المشاركة فى فاتكا :

- إتخاذ إجراءات معينة خاصة بالتعرف على الهوية وبذل العناية الواجبة بشأن عملاءها من أصحاب الحسابات.
- تقديم تقارير سنوية لمصلحة ضريبة الدخل الأمريكية حول عملاءها من الأشخاص الأمريكيين أصحاب الحسابات، أو الكيانات الأجنبية التي يوجد فيها حصص ملكية أمريكية جوهرية.

- إستقطاع وسداد ما نسبته ٣٠% – لمصلحة ضريبة الدخل الأمريكية – من أي مدفوعات ذات مصدر دخل أمريكي إضافة لإجمالي الحصيلة من بيع الأوراق المالية التي تؤدي لمصدر دخل أمريكي والتي تتم لأي من (أ) المؤسسات المالية الأجنبية غير المشاركة، (ب) أصحاب الحسابات من الأفراد الذين لا يقدمون معلومات كافية لتحديد إذا ما كان أصحاب الحسابات أمريكيين، أو (ج) أصحاب الحسابات من الكيانات الأجنبية التي تعجز عن تقديم معلومات كافية بخصوص هوية مالكي حصص الملكية الجوهرية فيها من الأمريكيين.

٢/١ الامتثال الضريبى فى التشريع الاسترالى

يقوم النظام الضريبى الاسترالى على استراتيجية تنظيم وتعزيز التعاون بين دافعى الضرائب والإدارة الضريبية ، حيث يهتم بعوامل تحقيق الامتثال الضريبى من خلال محورين:(Kristina -2005)

- المحور الأول : سلوكيات الممولين تجاه الالتزام الضريبى.
- المحور الثانى : أداء الإدارة الضريبية تجاه هذا السلوك.

ويعتمد نموذج الامتثال الضريبى الاسترالى على فكرة وجود شكل هرمى يوضح إستراتيجية التعاون بين دافعى الضرائب والإدارة الضريبية حيث:

- **قاعدة الهرم :** تمثل دافعى الضرائب الذين يمتثلون طواعية للنظام الضريبى ، يحافظ عليهم التشريع الاسترالى من خلال منح حوافز ضريبية لهم.
- **قمة الهرم :** تمثل دافعى الضرائب غير المتثلين للنظام الضريبى ، وهى الفئة التى تتجنب أو تتهرب من الضرائب ، وهذه الفئة يجب أن يتعامل معها النظام الضريبى بأسلوب الردع القانونى.
- **وسط الهرم :** تمثل الممولين الذين يحتاجون المزيد من الإقناع بالامتثال الضريبى، ويتعامل معهم التشريع من خلال بث الوعى الضريبى لديهم وإتباع نموذج العدالة الإجرائية (الردع المناسب).

ويهتم نموذج الامتثال الضريبى الاسترالى ببعض المبادئ منها :(رمضان صديق ، ٢٠٠٣):

- تبسيط الإجراءات الضريبية من خلال تبنى استراليا برنامج تحسين القانون الضريبى.
- وضع استراتيجية تصعيدية لردع عدم الإلتزام بما يحقق التوازن بين الحفاظ على مستوى الالتزام وتحصيل الإيرادات الضريبية.
- فرض عقوبات قانونية قاسية سوف يؤدى إلى عدم الامتثال الضريبى ، يجب معاقبة غير الممتثلين بطريقة معقولة (العدالة الإجرائية)
- تطوير السياسات الضريبية والإجراءات الإدارية بما يؤدى إلى تخفيض تكاليف الامتثال الضريبى.

٣/١ الامتثال الضريبى فى التشريع الضريبى لدولة ماليزيا(Ram- 2014)

يهتم الامتثال الضريبى الماليزى على مدى العلاقة التى تربط بين الامتثال الطوعى وبين توافر القيم والأخلاق الدينية والاجتماعية.

بناءً على ذلك ، يركز النموذج الماليزى للإمتثال الضريبى على :

- السلوك المتعلقة بالإجراءات التى تقوم بها الإدارة الضريبية.
- سلوك دافعى الضرائب من حيق القيم الخلاقية والمجتمعية.

وتعتبر التجربة الماليزية فى مراعاة البعد الإجتماعى من التجارب الرائدة حيث تم خفض معدل الفقر من حوالى ٥٢% إلى ٥% . بالإضافة إلى أن الدولة الماليزية شجعت الأفراد والشركات على دفع الزكاة لصالح صندوق جمع الزكاة القومى فى مقابل تخفيض ما يؤخذ منهم من ضريبة الدخل (عمرو محمد ، ٢٠١٧).

٤/١ نموذج الامتثال الضريبى للمفوضية الأوربية (EC-2010)

تبنت المفوضية الأوروبية نموذج لإدارة مخاطر الامتثال الضريبى عام ٢٠٠٦ حيث يقدم دليل للدول الأعضاء حيث يتم التركيز فيه على التأثير فى سلوك دافعى

الضرائب. حيث وصفت المفوضية الأوربية هذا النموذج بأنه يعطى الإدارة الضريبية خيارات يمكن أن تعتمد عليها من أجل التحفيز الفعال للأمتثال الضريبى.

ويتمثل نموذج إدارة المخاطر الضريبية الذى وضعته المفوضية الأوربية فى :

- **تحديد المخاطر،** وتهدف هذه الخطوة إلى التعرف على قائمة المخاطر المحتملة حتى تتمكن الإدارة الضريبية بإتخاذ إجرارات لمعالجتها.
- **تحليل المخاطر،** وتتمثل هذه الخطوة فى محاولة التعرف على حجم الخسائر المحتملة نتيجة هذه المخاطر ، وقد اقترحت المفوضية الأوروبية فى هذه الخطوة على الإدارة الضريبية التعرف على أسلوب عدم الأمتثال.
- **ترتيب المخاطر** حسب الأولوية ، من خلال تصنيف المخاطر حسب الأهمية النسبية.
- **معالجة المخاطر،** وتتمثل هذه الخطوة فى دراسة الأساليب التى يجب على الإدارة الضريبية اتباعها مع كل مخاطرة والتى قد تكون :

أ- تفادى المخاطر عن طريق إجراء تعديل على التشريع الضريبى لتفادى الثغرات الموجودة.

ب- خفض المخاطر عن طريق إتخاذ إجراءات إدارية جديدة من قبل الإدارة الضريبية.

- **تقييم المخاطر،** للتعرف على المخاطر وأن الإجراءات الملائمة لتجنب هذه المخاطر أو لعلاجها قد تم إتخاذها.

٥/١ الامتثال الضريبى فى مصر (الهيئة العامة للرقابة المالية)

فى إطار حرص الهيئة العامة للرقابة المالية على مباشرة دورها المنوطة به فى مجال نشر الثقافة والتوعية المالية والاستثمارية ، وتماشياً مع نهج إدارة البنك المركزي المصري فى شأن أهمية تطبيق ذلك القانون تم تشكيل لجان لبحث ذلك الشأن دون التعارض مع تشريعات سرية الحسابات.

فقد بات لزاماً على الهيئة أن تواكب ذلك النهج فى مجال المؤسسات المالية غير المصرفية وذلك على محورين متوازين :

- **الأول:** توعوي تقوم فيها الهيئة بالتعريف بالقانون وأحكامه وآليات تطبيقه والملتزمين بأحكامه.
- **الثاني :** إجرائي تصدر فيه الهيئة القرارات والكتب الدورية اللازمة لحث الشركات الخاضعة لإشرافها على اتخاذ الخطوات اللازمة لمسايرة نهج الدولة في تطبيق قانون الأمتثال الضريبى الأمريكى.

ويرى البعض (سهير محمد ، ٢٠١٦) أن إطلاع مصلحة الضرائب الأمريكية على حسابات عملاء البنوك المصرية ممن يحملون الجنسية الأمريكية لا يخالف الضوابط القانونية لسرية الحسابات التى نص عليها تشريع البنك المركزى رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣. مع مراعاة أن الإفصاح عن حسابات ذوى الجنسية الأمريكية بالبنوك المصرية يتم بعد الحصول على "موافقة كتابية" منهم ، وهو أحد الشروط التى نصت عليه المادة ٩٧ من قانون البنك المركزى عند كشف بيانات العملاء فى البنوك.

٦/١ دور التشريع الضريبى فى تحقيق متطلبات الامتثال الضريبى الطوعى: (محمد عبد العزيز ، ٢٠٠٩)

- إجراء تعديل تشريعى بحيث يتم صياغة النصوص الضريبية بشكل يمنع إستفادة الإدارة من بدائل القياس والتقييم المحاسبى المتاحة.
- استحداث نصوص ضريبية جديدة تفيد فى تقييد قدرة الإدارة فى الإختيار بين بدائل القياس المتاحه.
- تنقية اللائحة التنفيذية والإقرار الضريبى من النصوص والبنود التى لا يقابلها نصوص فى قانون الضرائب.
- إلزام الشركات على تطبيق مبادئ الحوكمة.
- تغليظ العقوبات على الممولين غير الملتزمين إلتزام طوعى.
- تغليظ العقوبات على المؤسسات غير المالية

٢- معيار الإفصاح المشترك

معيار الافصاح المشترك (CRS) هو مصطلح شائع الاستخدام للتبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية ، تستطيع أن تحصل بموجبه الدول المشاركة

على المعلومات المالية للمقيمين لديها من المؤسسات المالية الدولية وتبادلها تلقائياً على أساس سنوي وفق المعيار بهدف تحسين الشفافية الضريبية.

ونظرا لما سبق يرى الباحث أن هناك ثمة نقاط تشابه تقنية في معظمها بين " الأفصاح المشترك " و " الأمتثال الضريبى " إلا أنه من أهم نقاط التعارض أن الأفصاح المشترك يقوم على علاقات مؤسسية بين الدول، ويأخذ في الإعتبار سيادة الدول وقوانينها، وليس مفروضاً من دولة على دول أخرى كما فى الأمتثال الضريبى ، كما أن الأفصاح المشترك يسمح بتبادل للمعلومات بين الدول بشكل عادل، بينما الأمتثال الضريبى يلزم فقط تقديم المعلومات لصالح الإدارة الضريبية.

ونظرا لأن قانون الأمتثال الضريبى الأمريكى يؤدى إلى تدخل الحكومة الأمريكية في شأن دول العالم بهدف تحقيق مصلحة أمريكا على حساب السيادة التشريعية لهذه الدول واذى يتمثل فى تخفيض عجز الموازنة الأمريكية والدين المحلي ، وإرغام دافعي الضرائب الأمريكيين على تسديدها ومنعهم من اللجوء إلى الودائع أو الصناديق أو غيرها في دول العالم، لإخفاء الأموال ومن ثم التهرب من الضرائب المطلوب دفعها بحسب القانون الأمريكي ، مما أدى إلى أن كثير من الدول لا تلتزم بقانون الامتثال الضريبى .

الأمر الذى يتطلب تعاون دولي مشترك للتشاور في مدى كيفية تطبيق هذا القانون في كل دولة وأيضا مدى تأثيره على سيادة القانون في الدولة المطبقة له ، مما دعى إلى وضع آلية للتبادل الفعال للمعلومات بين الدول الأعضاء بهدف منع التهرب الضريبى.

١/٢ آليات تبادل المعلومات الضريبية

هناك أكثر من آلية لتبادل المعلومات الضريبية بين الدول منها:

- تطبيق أحكام المعاهدات الدولية الثنائية لتبادل المعلومات الضريبية وذلك بهدف تفادى الأزدواج الضريبى.
- المعاهدة المتعددة الأطراف والتي تسمح للدول الأعضاء بتبادل المعلومات الضريبية في ما بينهم وفقاً للآلية التي يحددونها.

- الإتفاقية المتعلقة بالسلطات المختصة (MCAA) ، والتى إعتمدت مبدأ التبادل التلقائي للمعلومات بين الدول الأعضاء على أساس قاعدة سنوية ومعايير موحدة للبيانات المالية او معيار التقارير المشتركة.

٢/٢ ماهيه معيار الأفصاح المشترك (المصرف الأهلى المتحد)

يقوم هذا المعيار على أساس التبادل التلقائى للمعلومات فى الأمور الضريبية ، حيث أهتم المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية في عام ٢٠٠٩ من قبل مجموعة ال ٢٠ ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتبادل التلقائى للمعلومات بهدف منع التهرب الضريبى الذى يهدد إيرادات الدول في ظل العولمة ذات المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمخاطر.

ولتفادي هذه المخاطر كانت الحاجة مُلحة لتعاون دولي في تبادل المعلومات بحيث لا يتمكن المتهربون من الضرائب من إخفاء ثرواتهم وأصولهم المالية، ولكي تستطيع الدول تبادل هذه المعلومات كان لا بد من إيجاد آليه مرجعية قانونية .

لذلك توفر المادة (٦) من اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية إطارا قانونيا لتنفيذه على المستوى العالمي.

بناءً على ذلك ، يحقق معيار الأفصاح المشترك الشفافية الضريبية من خلال تبادل المعلومات حول الأصول المالية للخاضعين للضرائب في الدول المشاركة في البرنامج.

تم تطبيق هذا المعيار اعتبارا من أول يناير ٢٠١٦ للدول التي طبقت مبكرا ومن أول يناير ٢٠١٧ بالنسبة للدول ألخرى التي شاركت في البرنامج ويتوقع أن يكون له تأثير على جميع عملاء البنك. حيث يتطلب من جميع العملاء(الأفراد والمؤسسات) الموجودين في تاريخ البدء أو بعده تقديم استمارة اقرار ذاتي عن وضع إقامتهم الضريبي. يتم تحديد العملاء الموجودين قبل تاريخ البدء كعملاء موجودين مسبقا.

أدى تطبيق معيار التبادل التلقائي للمعلومات المالية في المسائل الضريبية إلى عدم الحاجة إلى عقد إتفاقات ثنائية متعددة الأطراف للمساعدة المتبادلة في المجال الضريبي.

٢/٢ متطلبات تطبيق معيار الأفصاح المشترك

تطبيق معيار الأفصاح المشترك وأجراء التبادل التلقائى للمعلومات الضريبية يستلزم مقدماً اتخاذ تدابيرمعينة من قبل الدول الأعضاء لتعديل قوانينها وأنظمتها الضريبية حيث تدعو الحاجة لكي تتلاءم مع هذا المعطى الجديد. ويستلزم ذلك من الدول الأعضاء ما يلى:

أ- يتوافر لدى الدولة العضو القوانين والآليات اللازمة للشفافية والتبادل الفاعل للمعلومات.

ب- التأكد من أن التطبيق العملي يسمح من خلال تلك الأنظمة والقوانين تأمين الشفافية وتنفيذ التبادل الفاعل للمعلومات.

ج- تقديم طلب تطبيق معيار الأفصاح المشترك للأمانة العامة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مرفقا به عدد من الملاحق التي تؤكد التزامه بالمعايير والشروط، وقائمة بأسماء الدول التي يوافق على أن يجري التبادل التلقائي معها.

٣/٢ المعلومات التي يجب الإفصاح عنها

تتمثل المعلومات التى يجب الإفصاح عنها طبقا لمعيار الإفصاح المشترك ما يلى:

- الأسم
- العنوان
- دولة / دولة الإقامة (فقط للمعايير الموحدة للإفصاح الضريبى
- رقم التعريف الضريبى
- الشخص المتحكم (للأشخاص الإعتبارية)
- رقم الحساب
- رصيد أو قيمة الحساب فى نهاية العام
- الفوائد المدفوعة خلال الفترة

٤/٢ نموذج الشهادة الذاتية لمعيارالإفصاح المشترك للكيانات

يرجى استكمال هذا النموذج إذا كنت تمثل صاحب حساب كيان (شخص إعتبارى). ولايستخدم هذا النموذج لصاحب حساب يكون فرد (شخص طبيعى) حيث

أن الفرد يلتزم باستخدم"نموذج الشهادة الذاتية لمعيار الإفصاح المشترك للأفراد".

أولا : هوية صاحب الحساب

أ- الاسم القانوني للكيان/الفرع ----------

ب- بلد التأسيس ----------

ج- عنوان الإقامة الحالى

السطر الأول (البناية/الشقة/الجناح/الرقم/الشارع) ----------

السطر الثانى (المدينة/المقاطعة/الدولة/الولاية) ----------

السطر الثالث (أسم الدولة) ----------

السطر الرابع (الرمز البريدى) ----------

ثانيا : نوع الكيان

١- **(أ) المؤسسة المالية - الكيان الاستثماري**

- كيان استثماري موجود في دائرة ختصاص قضائي غيرمشاركة ويُدار بواسطة مؤسسة مالية أخرى (.ملاحظة :عند اختيارهذأ المربع(1أ) يرجى استكمال القسمين (2أ) و(2ب) أدناه بالنسبة للأشخاص المتحكمين ----------

- كيان استثماري آخر ----------

(ب) مؤسسة مالية – مؤسسة إيداع أو مؤسسة وصاية أو شركة تأمين محدد ----------

(ج) كيان غير مالي نشط - شركة يتم تداول أوراقها المالية بانتظام في سوق أوراق مالية مؤسس أو كيان متعلق بالشركة ----------

- عند اختيار المربع (ج)، يرجى تقديم اسم سوق الأوراق المالية المؤسس الذي يتم تداول الأوراق المالية فيه بانتظام ----------

- إذا كنت مرتبطاً بشركة يتم تداولها علانية فيرجى تقديم اسم الشركة التي يتم تداول أوراقها الماليةً علانية والتي ترتبط بها ----------

(د) كيان غيرمالي نشط – كيان حكومي أو بنك مركزي ----------

(هـ) كيان غيرمالي نشط – منظمة دولية ----------

(و) كيان غير مالي نشط - خلافاً للحالة (ج) - (هـ) ----------

(انظر الملحق للاطلاع على تعريف الكيانات غير المالية النشطةالأخرى)

(ز) كيان غير مالي سلبي ----------

(ملاحظة :عند اختيارهذا المربع(١ ز)،يرجى أيضا إستكمال القسمين (2أ)و(2ب)أدناه)

2 -الأشخاص المتحكمين : إذا اخترت القسم (1أ) أو(1 ز) أعلاه فيرجى:

(أ) توضيح اسم أي شخص متحكم (أشخاص متحكمين) بصاحب الحساب

(ب) تقديم "نموذج شهادة ذاتية لمعيار الإبلاغ المشترك للأشخاص المتحكمين "منفصل لكل شخص متحكم. ---

ثالثا : دولة الإقامة الضريبية ورقم تعريف دافع الضرائب

يرجى استكمال الجدول التالي مع توضيح دولة أو دول الإقامة الضريبية لصاحب الحساب) أي المكان الذي تتم معاملة الكيان فيه كمقيم في دولة لأغراض ضريبة الدخل بتلك الدولة) ورقم تعريف دافع الضرائب أو صاحب الحساب.

إذا كان صاحب الحساب صاحب إقامة ضريبية في أكثر من ثلاث دول، فيرجى استخدام ورقة منفصلة .

إذا لم يكن صاحب الحساب صاحب إقامة ضريبية في أية دائرة اختصاص قضائي ، فيرجى تقديم مكان الإدارة الفعالة الخاص به أو الدولة التي يوجد بها مكتبه الرئيسي في السطر1 .

إذا لم يتوفر رقم تعريف دافع الضرائب ، فيرجى تقديم السبب المناسب **أ أو ب** أو **ج** على النحو المحدد أدناه:

السبب أ - لا تصدر الدولة التي يكون فيها صاحب الحساب مسؤولا عَن دفع الضريبة أرقام تعريف دافع الضرائب للمقيمين فيها.

السبب ب - يتعذر على صاحب الحساب الحصول على رقم تعريف دافع الضرائب أو رقم يعادله (في هذه الحالة ، يرجى شرح سبب تعذّر حصول صاحب الحساب على رقم تعريف دافع الضرائب فى الجدول ادناه)

السبب ج - لا يلزم رقم تعريف دافع الضرائب نظرًا لأن دائرة الاختصاص القضائية الخاصة بالإقامة الضريبية التي أصدرت رقم تعريف دافع الضرائب لا تقتضي وجود مؤسسة مالية للحصول على رقم تعريف دافع الضرائب والإبلاغ عنه.

	دولة الإقامة الضريبية	**رقم تعريف دافع الضريبة**	**إذا لم يظهر أي رقم تعريف لدافع الضرائب فأدخل السبب أ أو ب أو ج**
١			
٢			
٣			

إذا اخترتَ **السبب ب** أعلاه، فاشرح في المربعات التالية لماذا يتعذر عليك الحصول على رقم تعريف دافع الضرائب

١	
٢	
٣	

رابعا : الإقرار والتوقيع

١- **أقر بأن جميع البيانات الموضحة في هذا الإقرار صحيحة وكاملة، حسب معرفتي واعتقادي.**

٢- أقر بأن المعلومات المقدّمة في هذا النموذج بشأن صاحب الحساب، وكذلك المعلومات المالية (على سبيل المثال، رصيد الحساب أو قيمته ومبلغ الدخل أو إجمالي المتحصلات المتلقاة) بشأن الحسابات المالية التي ينطبق عليها هذا النموذج يجوز تقديمها إلى سلطات الضرائب في الدولة التي يتم الاحتفاظ بها بذلك الحساب (تلك الحسابات) وتبادلها مع سلطات الضرائب في دولة أو دول أخرى قد يكون صاحب الحساب صاحب إقامة ضريبية بها بموجب اتفاق قانوني بين السلطات المختصة لتلك الدول حول معلومات التبادل التلقائي للحسابات المالية بموجب معيار الإبلاغ المشترك

٣- أشهد مفوّض بالتوقيع نيابة عن صاحب الحساب فيما يخص الحساب (الحسابات) جميعها التي يتعلق بها هذا النموذج.

٤- عند وجود تغيير في الظروف يؤثر على حالة الإقامة الضريبية لصاحب الحساب في الجزء 1 من هذا النموذج أو يجعل المعلومات الواردة هنا خاطئة أو ناقصة) بما يشمل أية تغييرات للمعلومات المتعلقّة بالأشخاص المتحكّمين المحدّدين في الجزء 2 ، القسم 2 أ(، فإني أفهم أني ملزم بإعلام Citi بالتغير فى الظروف في غضون 30 يومًا من حدوثه وبتقديم شهادة ذاتية محدثة على نحو مناسب لمعيار الإبلاغ المشترك.

الأسم	
التوقيع	
التاريخ	

القسم الثالث

إطار الدراسة الميدانية و اختبارات الفروض

١- إطار الدراسة الميدانية

١/١ الهدف من الدراسة الميدانية :

يهدف الباحث من هذا القسم إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١/١/١ التعرف على العلاقة بين تطبيق الأمتثال الضريبى والحد من التهرب الضريبى.

٢/١/١ التعرف على العلاقة بين تطبيق الإفصاح المشترك والحد من التهرب الضريبى.

٣/١/١ إمكانية إقتراح نموذج للتبادل التلقائى للمعلومات لتحسين جودة المحاسبة الضريبية.

٢/١ مجتمع وعينة الدراسة :

يمكن تحديد مجتمع الدراسة من المنظور الإحصائى على أنه جميع المفرادات التى تمثل الظاهرة موضوع البحث وتشترك فى صفة معينة أو أكثر المطلوب جمع البيانات عنها. ويتمثل مجتمع الدراسة فى ثلاث مجموعات هما :

١/٢/١ المجموعة الأولى : تتكون من مجموعة مديرى ومراجعى الفحص بمركز كبار ومتوسطى الممولين ومأموريتى ضرائب الاستثمار والشركات المساهمة بمصلحة الضرائب المصرية.

٢/٢/١ المجموعة الثانية : تتكون من مجموعة مراقبى حسابات المؤسسات المالية .

٣/٢/١ المجموعة الثالثة : تتكون من مجموعة المديرين والعاملين بالمؤسسات المالية.

وقد تضمنت عينة الدراسة (١٠٠) استمارة إستقصاء، موزعة علي عينة الدراسة، استلم منها (٨٩) استمارة تم استبعاد (٧) استمارات لعدم صلاحيتها .

جدول (١)عينة الدراسة

فئات الدراسة	عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم المستلمة	عدد القوائم المستبعدة	القوائم السليمة والنسبة	
				العدد	النسبة
الإجمالي	١٠٠	٨٩	٧	٨٢	%٨٢

٣/١ إجراءات جمع بيانات الدراسة الميدانية.

لقد إستخدم الباحث الأسئلة المغلقة فقط بقائمة الإستقصاء، حيث كانت جميع الأسئلة بها إختيارات، وليست أسئلة مفتوحة. ولقد إعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة الميدانية علي قائمة إستقصاء تم تصميمها لهذا الغرض، وقد قام الباحث بتوزيع هذه القائمة علي المشاركين في الدراسة السابق ذكرهما، وذلك عن طريق التواجد الشخصي وليس الإستقصاء البريدي لضعف نسبة ردوده. وقد قام الباحث بإستخدام مقياس ليكرت Likert Scale والذي يتكون من خمسة مستويات كما يلي:-

وقد قام الباحث بإستخدام مقياس ليكرت Likert Scale والذي يتكون من خمسة مستويات كما يلي:-

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	عدم إبداء رأى	غير موافق	معارض بشدة
الوزن	٥	٤	٣	٢	1

٤/١ مأمونية البيانات Reliability

يقيس هذا الإختبار مأمونية البيانات للتوصل إلي مدي ثبات ومصداقية العبارات التي تُكون أقسام قائمة الإستقصاء، كذلك يقيس مدي الإتساق الداخلي Internal Consistency بين العبارات التي تختبر صحة كل فرض من فروض البحث، وذلك من خلال إستخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's alpha –Test ، وقد جاءت الاستمارة صادقة حيث ارتبطت كل عبارة ارتباطاً ذو دالاً إحصائياً مع الدرجة الكلية

للاستمارة . كما تم اختبار ثبات الاستمارة والثبات يعنى اتساقًا في النتائج عندما يتم تطبق الأداة لعدة مرات، وقد جاء معامل الثبات (الفا كرونباخ) لابعاد الدراسة علي النحو التالي:

جدول رقم (٢) معاملات الثبات لابعاد الدراسة

الابعاد	عدد العبارات	معامل الفا كرونباخ
البعد الأول	٥	٠.٧٧٠
البعد الثانى	٣	٠.٧٠٦
البعد الثالث	٦	٠.٧٣٢
البعد الرابع	٣	٠.٨٣٨
البعد الخامس	٣	٠.٧٠٢
البعد السادس	٤	٠.٧٤٧
البعد السابع	٥	٠.٦٥
الأبعاد ككل	٢٩	٠.٧٠١

٥/١ الإحصاء الوصفي Descriptive Statistic

يحدد هذا الأسلوب الإحصائي رتبة أسئلة قائمة الإستقصاء طبقاً لأهمية كل بعد علي حدي، وذلك من خلال ترتيب عبارات الأسئلة تنازلياً طبقاً للوسط الحسابي لها.

يقيس الجدول التالي رتبة القسم الاول والتي يبدأ من العبارات X_{15} : X_{11}

جدول رقم (٣)

العبارات Xs	الرتبة	الوسط الحسابي
X15 يلزم المؤسسات المالية تقديم تقرير عن أنشطة العملاء المالية إلى مصلحة الضرائب	1	4.57
X12 قيام الممولين بالوفاء بجميع الإلتزامات الضريبية طبقا لما يحدده القانون	2	3.68
X13 يحتاج إلى إصلاح للنظام الضريبى بهدف زيادة الإيرادات الضريبية	3	3.66
X14 إلتزام الممولين داخل البلد أو خارجها بتقديم تقارير سنوية بأى حسابات يمتلكها فى أى مؤسسة مالية عالمية.	4	3.61
X11 إلتزام الممولين بالقواعد الضريبية لبلادهم	5	3.6

يتضح من الجدول (٣) أن العبارة X_{15} يلزم المؤسسات المالية تقديم تقرير عن أنشطة العملاء المالية إلى مصلحة الضرائب تتصدر أهمية العبارات في الترتيب،

تليها العبارة X_{12} ، ثم العبارة X_{13} ، ويأتي في المراتب المتأخرة الأقل أهمية العبارة X14 إلتزام الممولين داخل البلد أو خارجها بتقديم تقارير سنوية بأى حسابات يمتلكها فى أى مؤسسة مالية عالمية، يليها في المرتبة الأخيرة من حيث الاهمية العبارة X_{11} إلتزام الممولين بالقواعد الضريبية لبلادهم.

يقيس الجدول رقم (٤) رتبة القسم الثاني والتي يبدأ من العبارات X_{23} : X_{21}

العبارات Xs	الرتبة	الوسط الحسابي
X22 ممولين يحتاجون المزيد من الإقناع بالامتثال الضريبى، ويتعامل معهم التشريع من خلال بث الوعى الضريبى لديهم وإتباع نموذج العدالة الإجرائية (الردع المناسب).	1	4.26
X23 ممولين غير المتثلين للنظام الضريبى ، وهى الفئة التى تتجنب أو تتهرب من الضرائب ، وهذه الفئة يجب أن يتعامل معها النظام الضريبى بأسلوب الردع القانونى	2	4.26
X21 ممولين يمتثلون طواعية للنظام الضريبى ، يحافظ عليهم التشريع الضريبى من خلال منح حوافز ضريبية لهم.	3	3.66

يتضح من الجدول(٤) أن العبارة X_{22} ممولين يحتاجون المزيد من الإقناع بالامتثال الضريبى، ويتعامل معهم التشريع من خلال بث الوعى الضريبى لديهم وإتباع نموذج العدالة الإجرائية (الردع المناسب) تتصدر أهمية العبارات في الترتيب، تليها العبارة X_{23} ممولين غير المتثلين للنظام الضريبى ، وهى الفئة التى تتجنب أو تتهرب من الضرائب ، وهذه الفئة يجب أن يتعامل م معها النظام الضريبى بأسلوب الردع القانونى ، يليها في المرتبة الأخيرة من حيث الاهمية العبارة X_{21} ممولين يمتثلون طواعية للنظام الضريبى ، يحافظ عليهم التشريع الضريبى من خلال منح حوافز ضريبية لهم.

يقيس الجدول (٥) رتبة القسم الثالث والتي يبدأ من العبارات X_{36} : X_{31}

العبارات Xs	الرتبة	الوسط الحسابي
X31 إجراء تعديل تشريعى بحيث يتم صياغة النصوص الضريبية بشكل يمنع إستفادة الإدارة من بدائل القياس والتقييم المحاسبى المتاحة.	1	4.05
X32 استحداث نصوص ضريبية جديدة تفيد فى تقييد قدرة الإدارة فى الإختيار بين بدائل القياس المتاحه.	2	3.90
X34 تبسيط الإجراءات الضريبية من خلال برنامج تحسين القانون الضريبى.	3	3.85
X36 تطوير السياسات الضريبية والإجراءات الإدارية بما يؤدى إلى تخفيض تكاليف الامتثال الضريبى.	4	3.72
X33 تنقية اللائحة التنفيذية والإقرار الضريبى من النصوص والبنود التى لا يقابلها نصوص فى قانون الضرائب.	5	3.59
X35 إلزام الشركات على تطبيق مبادئ الحوكمة	6	2.72

يتضح من الجدول)5(أن العبارة X_{31} إجراء تعديل تشريعى بحيث يتم صياغة النصوص الضريبية بشكل يمنع إستفادة الإدارة من بدائل القياس والتقييم المحاسبى المتاحة. تتصدر أهمية العبارات في الترتيب، تليها العبارة X_{32} استحداث نصوص ضريبية جديدة تفيد فى تقييد قدرة الإدارة فى الإختيار بين بدائل القياس المتاحه، يليها في المرتبة التالية من حيث الاهمية العبارة X_{34} تبسيط الإجراءات الضريبية من خلال برنامج تحسين القانون الضريبى، ثم يليها في الاهمية X_{36} تطوير السياسات الضريبية والإجراءات الإدارية بما يؤدى إلى تخفيض تكاليف الامتثال الضريبى، ويليها X_{33} تنقية اللائحة التنفيذية والإقرار الضريبى من النصوص والبنود التى لا يقابلها نصوص فى قانون الضرائب، حتي تأتي العبارة X35 إلزام الشركات على تطبيق مبادئ الحوكمة في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية.

يقيس الجدول (٦) رتبة القسم الرابع والتي يبدأ من العبارات X_{43} : X_{41}

العبارات Xs	الرتبة	الوسط الحسابي
X42 يحتاج هذا المعيار إلى آلية مرجعية قانونية	1	4.20
X41 يساعد المعيار على تبادل المعلومات بحيث لا يتمكن المتهربون من الضرائب من إخفاء ثرواتهم وأصولهم المالية	2	3.97
X43 يؤدى هذا المعيار إلى عدم الحاجة إلى عقد إتفاقات ثنائية متعددة الأطراف للمساعدة المتبادلة في المجال الضريبي.	3	3.94

يتضح من الجدول السابق أن العبارة X_{24} يحتاج هذا المعيار إلى آلية مرجعية قانونية تتصدر أهمية العبارات في الترتيب، تليها العبارة X_{41} يساعد المعيار على تبادل المعلومات بحيث لا يتمكن المتهربون من الضرائب من إخفاء ثرواتهم وأصولهم المالية ، يليها في المرتبة الأخيرة من حيث الاهمية العبارة X43 يؤدى هذا المعيار إلى عدم الحاجة إلى عقد إتفاقات ثنائية متعددة الأطراف للمساعدة المتبادلة في المجال الضريبي.

يقيس الجدول (٧) رتبة القسم الخامس والتي يبدأ من العبارات X_{53} : X_{51}

العبارات Xs	الرتبة	الوسط الحسابي
X51 يتوافر لدى الدولة العضو القوانين والآليات اللازمة للشفافية والتبادل الفاعل للمعلومات.	1	3.58
X52 التأكد من أن التطبيق العملي يسمح من خلال تلك الأنظمة والقوانين تأمين الشفافية وتنفيذ التبادل الفاعل للمعلومات. يتحقق الإيراد بالنسبة للسلع التى تنتجها هذه المشروعات على الأساس النقدى.	2	3.29
X53 تقديم طلب تطبيق معيار الأفصاح المشترك . يتحقق الإيراد بالنسبة للخدمات على أساس الانتاج.	3	3.18

يتضح من الجدول السابق أن العبارة X51 يتوافر لدى الدولة العضو القوانين والآليات اللازمة للشفافية والتبادل الفاعل للمعلومات، ويليها العبارة X52 التأكد من أن التطبيق

العملي يسمح من خلال تلك الأنظمة والقوانين تأمين الشفافية وتنفيذ التبادل الفاعل للمعلوماتوياليها في المرتبة الاخيرة X53 تقديم طلب تطبيق معيار الأفصاح المشترك . يتحقق الإيراد بالنسبة للخدمات التى تقدمها هذه المشروعات على أساس الانتاج.

الجدول (٨) رتبة القسم السادس والتي يبدأ من العبارات X_{64} : X_{61}

العبارات Xs	الرتبة	الوسط الحسابي
X62 بيانات عن نوع الكيان الذى يملكه	1	3.7
X63 رقم البطاقة الضريبية والتسجيل الضريبى	2	3.65
X64 بيانات الإقرار الضريبى موقع من الممول	3	3.62
X61 بيانات عن الممول	4	3.54

يتضح من الجدول السابق أن العبارة X_{62}بيانات عن نوع الكيان الذى يملكه تتصدر أهمية العبارات في الترتيب، X_{63} رقم البطاقة الضريبية والتسجيل الضريبى، يليها في الترتيب X_{64} بيانات الإقرار الضريبى موقع من الممول، يليها في المرتبة الأخيرة من حيث الاهمية العبارة X61 بيانات عن الممول.

يقيس الجدول (٩) رتبة القسم السابع والتي يبدأ من العبارات X_{75} : X_{71}

العبارات Xs	الرتبة	الوسط الحسابي
X75 وضع آليه قانونية لتطبيق معيار الإفصاح المشترك	1	٤.٤١
X72 فرض عقوبات صارمة على الممولين غير الملتزمين بالإمتثال الضريبى.	2	٣.٨٨
X73 تقديم حوافز ضريبية للممولين الذين يلتزمون بالأمتثال الضريبى	3	٣.٧١
X71 تطبيق الإلتزام الطوعى للممولين	٤	٣.٤
X74 ربط بيانات القطاع المصرفى بالمنظومة الضريبية.	٥	٣.٣٢

يتضح من الجدول السابق أن العبارة X_{75} وضع آليه قانونية لتطبيق معيار الإفصاح المشترك تتصدر أهمية العبارات في الترتيب، تليها العبارة X_{72} فرض عقوبات صارمة على الممولين غير الملتزمين بالإمتثال الضريبى.، يليها في المرتبة التالية من حيث الاهمية العبارة X_{34} تبسيط الإجراءات الضريبية من خلال برنامج تحسين القانون الضريبى، ثم يليها في الاهمية X_{73} تقديم حوافز ضريبية للممولين الذين يلتزمون بالأمتثال الضريبى ، ويليها X_{71} تطبيق الإلتزام الطوعى للممولين، حتي تأتي العبارة X_{74}ربط بيانات القطاع المصرفى بالمنظومة الضريبية في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية.

٢- إختبارات الفروض

بفحص جداول نتائج الإرتباط Correlations بين الأقسام المدرجة بملاحق البحث، يمكن للباحث إختبار فروض البحث وذلك كما يلي:-

جدول رقم (١٠)

Correlations

		X1	X2	X3	X4	X5	X6
X1	Pearson Correlation	1	.433**	.226*	-.062-	-.102-	-.051-
	Sig. (2-tailed)		.000	.041	.578	.364	.647
	N	82	82	82	82	82	82
X2	Pearson Correlation	.433**	1	.530**	-.069-	-.109-	-.112-
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.536	.332	.316
	N	82	82	82	82	82	82
X3	Pearson Correlation	.226*	.530**	1	-.050-	-.104-	-.115-
	Sig. (2-tailed)	.041	.000		.656	.352	.304
	N	82	82	82	82	82	82
X4	Pearson Correlation	-.062-	-.069-	-.050-	1	.638**	.322**
	Sig. (2-tailed)	.578	.536	.656		.000	.003
	N	82	82	82	82	82	82
X5	Pearson Correlation	-.102-	-.109-	-.104-	.638**	1	.740**
	Sig. (2-tailed)	.364	.332	.352	.000		.000
	N	82	82	82	82	82	82
X6	Pearson Correlation	-.051-	-.112-	-.115-	.322**	.740**	1
	Sig. (2-tailed)	.647	.316	.304	.003	.000	
	N	82	82	82	82	82	82

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

شكل رقم (١)

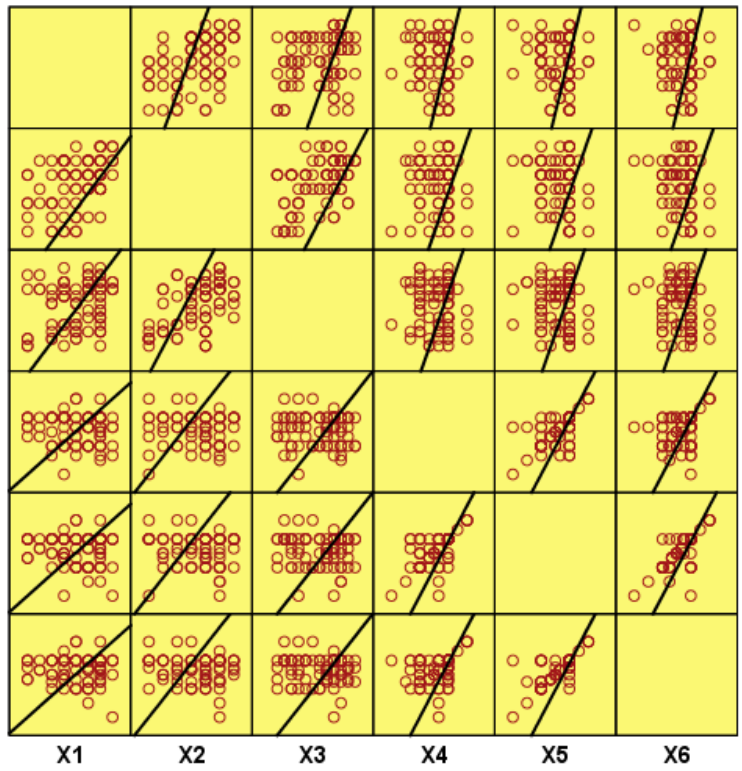

١/٢ الفرض الاولي:

الفرض الأصلي: " لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق نظام الامتثال الضريبى والحد من التهرب الضريبى

الفرض البديل: " توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق نظام الامتثال الضريبى والحد من التهرب الضريبى النتائج"

بفحص جداول (١٠) نتائج الإرتباط والشكل رقم (١) بين الأقسام المدرجة بملاحق البحث يتضح ما يلي :

هناك علاقة طردية جوهرية عند ٩٥% بين تطبيق نظام الامتثال الضريبى والحد من التهرب الضريبى النتائج مما يؤدي إلي رفض الفرض الأصلي وقبول الفرض البديل.

٢/٢ الفرض الثاني:

الفرض الأصلي: "لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق معيار الإفصاح المشترك والحد من التهرب الضريبى"

" الفرض البديل: " توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق معيار الإفصاح المشترك والحد من التهرب الضريبى"

بفحص جداول (١٠) نتائج الإرتباط والشكل رقم (١) بين الأقسام المدرجة بملاحق البحث يتضح ما يلي:

هناك علاقة طردية جوهرية عند ٩٥% بين معيار الإفصاح المشترك والحد من التهرب الضريبى ، مما يؤدي إلي رفض الفرض الأصلي وقبول الفرض البديل.

القسم الرابع
النموذج المقترح لقياس أثر المتغيرات
على المحاسبة الضريبية

١- توصيف النموذج المقترح

أ- **المتغير التابع:** جودة المحاسبة الضريبية متمثلة فى الحصيلة الضريبية

ب- **المتغيرات المستقلة:**

س١: تطبيق الإلتزام الطوعى للممولين

س٢: فرض عقوبات صارمة على الممولين غير الملتزمين بالإمتثال الضريبى.

س٣: تقديم حوافز ضريبية للممولين الذين يلتزمون بالأمتثال الضريبى

س٤: ربط بيانات القطاع المصرفى بالمنظومة الضريبية

س٥: وضع آليه قانونية لتطبيق معيار الإفصاح المشترك

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة النموذج المقترح على النحو التالي:

$$ص = أ + ب_{١} س_{١} + ب_{٢} س_{٢} + ب_{٣} س_{٣} + ب_{٤} س_{٤} + ب_{٥} س_{٥}$$

٢- تطبيق النموذج المقترح باستخدام النماذج الإحصائية التالية.

ويتناول الباحث كيفية تطبيق النموذج المقترح باستخدام أسلوب الانحدار المتدرج **Stepwise**

لدراسة تأثير كافة المتغيرات المستقلة في أن واحد على زيادة الحصيلة الضريبية، وبين المتغيرات المستقلة (النموذج المقترح من الباحث) ومتغيرته يتم استخدام نموذج الانحدار المتدرج ، حيث تبدأ باختيار أكثر المتغيرات المستقلة ارتباطاً بالمتغير التابع ، ثم تختبر دخول المتغيرات الأخرى الواحد تلو الأخر تبعاً لدرجة ارتباطه بالمتغير التابع وهل يساهم دخوله في زيادة تفسير التغير في المتغير التابع أم لا وتنتهي بتحديد أكثر

المتغيرات تأثيراً علي زيادة الحصيلة الضريبية ، وتحديد أفضل توليفة من بين هذه المتغيرات تأثيراً حتي يمكن التوصل إلي نموذج للتنبؤ بالمتغيرات المؤثرة لزيادة جودة المحاسبة الضريبية والتى يمكن قياسها من خلال الحصيلة الضريبية.

جدول رقم (١١)
تحليل الانحدار المتدرج لمؤشرات النموذج المقترح

المتغير التابع Y " زيادة الحصيلة الضريبية"				
رمز المتغيرات	المتغيرات	معامل الانحدار β	اختبار T	المعنوية
Constant	ثابت الانحدار	٠.١٣٣	١.٤٢٥	٠.٠٠٠
X72	فرض عقوبات على غير الملتزمين بالإمتثال الضريبى	٠.٤٦١	١٠.١٤	٠.٠٠٠
X75	وضع آليه قانونية لتطبيق معيار الإفصاح المشترك	٠.٣١٢	٩.٣٢٥	٠.٠٠٠
R^2	%٩٥.٠			

بدراسة تأثير مؤشرات النموذج المقترح مجتمعة على المتغير التابع جودة المحاسبة الضريبية متمثلة فى الحصيلة الضريبية ، اتضح أن المتغيرات التي وردت بالجدول هي أقوى المتغيرات تأثيراً وهى تتضمن متغيرين(فرض عقوبات على غير الملتزمين بالإمتثال الضريبى ، وضع آليه قانونية لتطبيق معيار الإفصاح المشترك)، وتم استبعاد ثلاثة مؤشرات من النموذج المقترح وهما(تطبيق الإلتزام الطوعى للممولين، تقديم حوافز للملتزمين بالأمتثال الضريبى، ربط بيانات القطاع المصرفى بالمنظومة الضريبية) ، ولكن هذه المتغيرات رغم تأثيرها الفردي، إلا أن هذا التأثير يتلاشى في ظل وجود المتغيرات الأقوى تأثيراً، وذلك من خصائص الانحدار المتدرج **Stepwise** الذي

ينتقي المتغيرات الأكثر تأثيراً، ولا يدخل كل المتغيرات للتخلص من ظاهرة تعدد العلاقات الخطية **Multicollinearity**. وبعد تقدير المعلمات.

كما تشير (**R2**) إلي معامل التحديد **Coefficient of determination** وهو يوضح نسبة نجاح المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج في تفسير المتغير التابع، حيث يتضح لنا من جدول رقم (١١) أن معامل التحديد **R2** بلغت قيمته ٠.٩٥ وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة التي أدرجها الباحث قد فسرت ٩٥% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ، أو بمعني أخر أن المتغيرات المستقلة لم تستطيع تفسير ٥% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهذا ما يعرف بخطأ النموذج **Error Term** ، أو البواقي **Residuals** .

وقد تم اختبار معنوية كل متغير مستقل علي حدى باستخدام اختبار (ت) **T-Test** وأوضحت النتائج معنوية تأثير المتغيرات المستقلة الثلاثة **X75** ، **X72** وذلك من خلال قيمة **T** وكذلك مستوي المعنوية المناظر للمتغيرات الثلاثة.

ويمكن صياغة نموذج الانحدار المقترح بالمعادلة التالية:

$$Y = 0.133 + (0.461*X_{72}) + (0.312*X_{75})$$

النتائج والتوصيات

١- نتائج البحث

١/١ إتجاة كثير من الأنظمة الضريبية فى الدول المتقدمة والنامية نحو تحقيق متطلبات الامتثال الضريبى.

٢/١ لا تلتزم كثير من الدول بقانون الامتثال الضريبى مما دعى إلى وضع آلية للتبادل الفعال للمعلومات بين الدول الأعضاء بهدف منع التهرب الضريبى.

٣/١ يحقق معيار الأفصاح المشترك الشفافية الضريبية من خلال تبادل المعلومات حول الأصول المالية للخاضعين للضرائب في الدول المشاركة في البرنامج.
٤/١ يؤدى تطبيق معيار التبادل التلقائي للمعلومات المالية في المسائل الضريبية إلى عدم الحاجة إلى عقد إتفاقات ثنائية متعددة الأطراف للمساعدة المتبادلة في المجال الضريبي.
٥/١ توجد علاقة جوهرية بين تطبيق نظام الامتثال الضريبى والحد من التهرب الضريبى.
٦/١ توجد علاقة جوهرية بين معيار الإفصاح المشترك والحد من التهرب الضريبى.
٧/١ منح حوافز ضريبية للممولين الذين يلتزمون بالأمتثال الضريبى لا يؤدى إلى تحقيق نتيجة فعالة لزيادة جودة المحاسبة الضريبية.
٨/١ صعوبة ربط بيانات القطاع المصرفى بالمنظومة الضريبية لتعارضه مع سرية الحسابات.

٢- توصيات البحث

١/٢ يوصى الباحث أن تنتهج الهيئة العامة للرقابة المالية الامتثال الضريبى فى مجال المؤسسات المالية غير المصرفية.
٢/٢ يوصى الباحث بإجراء تعديل تشريعى بحيث يتم صياغة النصوص الضريبية بشكل يمنع إستفادة الإدارة من بدائل القياس والتقييم المحاسبى المتاحة.
٣/٢ يوصى الباحث استحداث نصوص ضريبية جديدة تفيد فى تقييد قدرة الإدارة فى الإختيار بين بدائل القياس المتاحه.
٤/٢ يوصى الباحث بتطبيق الأمتثال الضريبى وتطبيق معيار الإفصاح المشترك.
٥/٢ يوصى الباحث بفرض عقوبات صارمة على الممولين غير الملتزمين بالإمتثال الضريبى.
٦/٢ يوصى الباحث بوضع آليه قانونية لتطبيق معيار الإفصاح المشترك.

مراجع البحث

أولا: مراجع باللغة العربية:

١- المصرف الأهلى المتحد " الأسئلة المتكررة عن قانون الامتثال الضريبي الأمريكي والمعايير الموحدة للأبلاغ " البحرين ، **البيان القانونى** ٢٠١٩

٢- **أحمد حسن أمين حسن (٢٠١٩)** " العوامل المؤثرة على الإلتزام الضريبى " **المؤتمر العلمى الثالث لقسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية** ، بعنوان تحديات وآفاق مهنة المحاسبة والمراجعة فى القرن الواحد والعشرين ، ٢٠١٩.

٣- أنورعباس ناصر، نظال رؤف أحمد (٢٠١٦) " دور الامتثال الطوعى للمكلفين فى الحد من ظاهرة التهرب الضريبى فى العراق " **مجلة دراسات وبحوث مالية ، المعهد العالى للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد** ، المجلد ١١ ، العدد ٣٥

٤- بشير النقيب (٢٠١٧) " المعيار الدولى للإفصاح المشترك فى المسائل الضريبية (اتفاقية فاتيكا) والسرية المصرفية فى القوانين اللبنانية" **مجلة إتحاد المصارف العربية** ، عدد مارس ٢٠١٧.

٥- دعاء مؤيد نجم "صياغة أستراتيجية لإدارة مخاطر الأمتثال الضريبى" - **مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)** - المجلد الرابع عشر العدد ٤٦ لسنة ٢٠١٩ م - بحث تطبيقى فى الهيئة العامه للضرائب بالعراق.

٦- رامى سميح (٢٠٢٠) " تمديد فترة تقديم تقارير معيار الإفصاح المشترك لهيئة التأمين فى أبو ظبى" **مجلة البيان الإقتصادى** ، ١٣ يوليو ٢٠٢٠

٧- د. رمضان صديق (٢٠٠٣) " الاتجاهات العالمية لإصلاح الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والدروس المستفادة فى إصلاح التشريع المصرى" **المؤتمر الضريبى الثامن (إصلاح ضرائب الدخل فى ضوء المتغيرات المحلية والدولية)** الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ، ٢٠٠٣.

٨- سهير محمد (٢٠١٨) "أسباب اطلاع الضرائب الأمريكية على حسابات بعض عملاء البنوك المصرية" **جريدة المال**، ٢٧ أغسطس ٢٠١٨

٩- د. عدلى قندوح " معيار دولى جديد لمكافحة التهرب الضريبى " **مجلة الغد** ، ديسمبر ٢٠١٩.

١٠- د. عمرو محمد يوسف " مساهمات السياسات والتشريعات الضريبية فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر" **المؤتمر العلمى الثالث ، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية** ، جامعة الاسكندرية ، ٩ ماية ٢٠١٧.

١١- مدين إبراهيم الضابط "العوامل التى يمكن أن تؤثر على سلوك الأمتثال الضريبى فى سورية - نموذج مقترح" - **مجلة جامعة تشرين - العلوم الأقتصادية والقانونية** - المجلد ٤١ العدد ٥ - سورية ٢٠١٩ م .
١٢-وسام حسن فتوح (٢٠١٥) " هل سيخدم قانون فاتيكا النظام الضريبى الأوروبى؟ " **مجلة إتحاد المصارف العربية** ، عدد نوفمبر ٢٠١٥.
١٣- هانى التابعى محمد جرز (٢٠١٩) " إطار مقترح للتحاسب الضريبى لتدنية مخاطر الامتثال الضريبى الطوعى فى ظل المحاسبة الإبداعية – دراسة ميدانية" رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية:

1- Andres Knobel, Markus Meinzer ,(2014). "The End Of Bank Secrecy"? Bridging The Gap To Effective Automatic Information Exchange., **An Evaluation Of Oecd's Common Reporting Standard** (Crs) And Its Alternatives" Available At Ssrn.
2- Crassweller, Kary; Andrew C. Liazos, Todd A. Solomon, McDermott Will & Emery (22 March 2013). "What You Need to Know About Foreign Account Tax Compliance Act's (FATCA) Impact on Non-U.S. Retirement Plans". **The National Law Review.** ISSN 2161-3362.
3- Elisa Casi, Sara Nenadic, Mark Dinko Orlic, and Christoph Spengel.(,2018)" A Call To Action: From Evolution To Revolution On The Common Reporting Standard" Available At Ssrn١
4- Marhain Mahmood(2012)" Compliance Risk Management Strategies for Tax Administrations in Developing Countries : A case study " **Malaysian Revenue Authority**.